جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 46 / كانون الاول2025

الشَّاهِدُ القرآنِيُّ وتوظِيفُهُ فِي الجُهْدِ التفْسِيرِي عِنْدَ سِيْبوَيْه (ت180هـ) البنى الإسْمِيَّة مِثالا

Employing Qur'anic evidence in the interpretive effort according to Sibawayh (d. 180 AH) nominal structures as an example

مقدام راتب عبد مسلم المفرجيّ
Mqdam Ratib A. Muslim
أ.د. وفاء عباس فياض
Prof. Dr. Wafa Abbas Fayyad
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
University Of Kerbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية:سيبويه، توظيف، البنى الاسمية.

Key words: Sibawayh, employment, nominal structures.

الملخَّص

الشاهد القرآني له قيمة كبيرة لدى سيبويه كونه المرجع اللغوي الأساس الذي يستند إليه ويحتج به في إثبات ظاهرة نحوية أو صرفية، وقد سار على منهج تفسيري خاص به واختَّطه لنفسه كما يفعل المفسرون في الإقدام على تفسيرهم الآيات الكريمة، فهو بذلك يحاول تفسير كلام العرب على الطريقة ذاتها، وهذا البحث يحاول الكشف عن مدى توظيف سيبويه للشاهد القرآني في البنى الإسمية، مع بيان مدى أداء هذا التوظيف إلى إظهار المعنى المراد من الجملة، أي الكشف عن تفسير المعنى في الجملة العربية.

Abstract:

The Qur'anic witness is of great value to Sibawayh (d. 180 AH), as it is the basic linguistic reference upon which he relies and is used as evidence to prove a grammatical or morphological phenomenon. He followed his own interpretive approach and wrote it down for himself, as commentators do when they attempt to interpret the noble verses. Thus, he attempts to interpret the words of the Arabs in the same way, and this research attempts to reveal the extent to which Sibawayh (d. 180 AH) employed the Qur'anic witness in nominal structures, while clarifying the extent to which this employment leads to revealing the intended meaning of the sentence, that is, revealing the interpretation of the meaning in the Arabic sentence.

المقدمة

الحمد لله كما يستحقه حمدا كثيرا والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطاهرين، وبعد...

فكتاب سيبويه أول مدونة نحوية ضمت بين دفتيها جميع ما له علاقة باللغة من نحو وصرف، فهو بحق قرآن أهل النحو، إذ لا يكاد نحوي أو دارس للنحو أن يلج في هذا المضمار إلا عرَّج على هذا الكتاب ليأخذ منه، إذ لم يترك هذا العالم الفذ شاردة ولا واردة في اللغة إلا وقد سطرها في هذا السفر الجليل مستفيدًا بذلك من شيوخه وهم أعلام اللغة العربية في زمانهم ولا سيما الخليل الفراهيدي (ت175هـ) الذي أخذ عنه كثيرا.

ولما كان هذا السفر غايته إرساء قواعد اللغة ومعانيها، فهو بالضرورة محتاج إلى الشواهد للاحتجاج بها والاستشهاد بها لدعم ما يذهب إليه، فمن الشواهد التي وردت في الكتاب التي تعد من أثبت وأدق وأكثر حجية والمقدمة على غيرها من الشواهد، هي الشواهد القرآنية، إذ أولاها سيبويه اهتماماً بالغاً إذ كان يقدمه على سائر الشواهد الشعرية والنثرية في كتابه.

وتمثل هذا الاستشهاد في أغلب أبواب الكتاب إلا أنَّ البحث يحاول تسليط الضوء على توظيف سيبويه للشاهد القرآني في البنى الإسمية ومدى دعم هذا التوظيف إلى ما يريده سيبويه من تفسير كلام العرب، وعلى ذلك جاء البحث مقسم على مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول تناول التعريف بمفردات العنوان كالشاهد والجملة والتفسير والجهد التفسيري عند سيبويه أيضا، فضلا عن معنى الجملة والكلام والفرق بينهما ومفهوم الجملة ومعانيها عند سيبويه.

والمبحث الثاني ضم جملة من البنى الإسمية التي وظف سيبويه فيها الشاهد القرآني مع بيان تفسيره له، وكذلك بيان من تأثر بتفسير سيبويه للشاهد من النحويين والمفسرين اللاحقين، ولحقت المبحثان خاتمة فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

وهذا والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأوَّل

تعريف الشاهد في اللغة والاصطلاح

الشاهد في اللغة اسم فاعل من الفعل شَهِدَ، و شَهِدَ، أصلٌ يدل على حُضُورٍ وعِلْمٍ وإعلامٍ، لا يخرج شيء من فروعه عن ذلك[1]، وقد يخرج الشاهد في اللغة إلى معانٍ متعدّدة، منها الحاضر الذي يحضر الأمرَ ويشهده[2].

الشاهد اصطلاحًا:

وفي الاصطلاح عُرّف الشاهد بأنّه: ((الجزئيات التي يُؤتى بها لإثبات القواعد النحوية والألفاظ اللغوية والأوزان الحروفية من كلام الله تعالى، وحديث رسوله (صلى الله عليه وسلم) أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم))[3].

وعرّفه التهانويّ بأنّه: ((**الجزئي الذي يُستشهدُ به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنْزيلِ، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم**))[4].

والتعريف الأول يشير إلى أنّ الشاهد إنّما يؤتى به لإثبات قاعدة نحوية، أو لإثبات قاعدة لفظية، أو لإثبات قاعدة وزنية، ويشير التعريف الثاني إلى أنّ الشاهد جيء به لإثبات قاعدة نحوية فقط، في حين أنّ الشاهد قد يكون لإثبات صحة لفظة، أو تركيب، أو بيان شذوذ في موضع ما.

أمّا لفظتي (الجزئيات) و(الجزئي) فيُفهم أنّ المراد منهما الجزء المشتمل على الشاهد في التركيب لا تمامه.

ثانيًا: تعريف الشاهد القرآنيّ:

عرف بأنه: ((صنف من الشواهد النحوية))[5]، كونه الأدق والأبلغ في الكلام، ولأنه كلام الله عز وجل ((فكلامه -عزّ اسمه- أفصح الكلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه))[6]، لذا فمن الممكن أن يُعرّف الشاهد القرآني بأنّه الدليل النحوي المأخوذ من القرآن الكريم؛ للاستدلال والاحتجاج به في حكم نحوي أو قاعدة نحوية، بغية إثباتها أو بيان شذوذها.

ثالثًا: تعريف التوظيف لغة واصطلاحًا:

التوظيف في اللغة:

مصدر من (وظّف) الرباعي بالتضعيف، ويراد به: تعيين الوظيفة[7]، ((الوَظِيفةُ من كل شيء ما يُقدَّر له في كل يوم من رِزق أَو طعام أَو علَف أَو شَراب وجمعها الوَظائف، والوُظُف ووظَف الشيءَ على نفسه ووَظّفَه توظِيفًا أَلزمها إياه، وقد وظَّفْت له توظِيفًا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل))[8] فالتوظيف يعني التقدير والتعيين والإلزام بحسب ما جاء في بقية المعجمات.

التوظيف في الاصطلاح:

هو تقييد الشاهد النحوي على وجه معين من أوجه الاستعمال اللغوي، لإثبات قاعدة نحوية أو صرفية أو لغوية أو

لنقض تلك القاعدة، عبر وضع شاهد مؤيد لذلك، أو هو اتفاق النحويين على هذا التقييد[9].

رابعًا: تعريف التفسير لغةً واصطلاحًا

التفسير في اللغة:

جاء في العين ((فِسْر: الفِسرُ: التفسيرُ وهو بيانٌ وتفصيلٌ للكتاب، وفَسّره يُفسّره فَسرًا، وَفَسّره تفسيرًا))[10]، ويدور معنى هذه المادّة على تبيين الشيء وإيضاحه[11]، و((فسر الشيء المغطّى: كشفه))[12]، وقيل هو: ((نظر الطبيب إلى تفسرة المريض، وهي ماؤه المستدَلّ به على علّته))[13].

إنّ الممعن النظر في التعريفات اللغوية الآنفة الذكر، يتحصّل على أنّ التفسير كلمة تدلّ على البيان، والإيضاح، والكشف، والنظر في أمر مستغلق؛ لمعرفة علّته أو معناه، ودليل ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[14].

التفسير اصطلاحًا:

لقد تباينت آراء العلماء في إمكانية وضع تعريف للتفسير فرأى بعض العلماء ((أنّ التفسير ليس من العلوم التي يتكلّف لها الحدّ؛ لأنّه ليس قواعد أو مَلَكات ناشئة من مزاولة القواعد، كغيره من العلوم التي أمكن لها أن تشبه العلوم العقلية، ويكتفي في إيضاح التفسير بأنّه: بيان كلام الله، أو أنّه المبيّن لألفاظ القرآن ومفهوماتها))[15]، وبعض آخر يذهب مذهبًا آخر وهو حصول إمكانية تعريف التفسير، فقد عرّفه أبو حيان بأنّه: ((علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية التركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك))[16]، فيما عرّفه البحراني بأنّه: ((علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمّد (صلّى الله عليه [وآله] وسلم) وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه))[17].

والملحوظ ممّا سبق من تعريفات اصطلاحية للتفسير أنّه لا يختلف عن المفهوم المعجمي للمفردة، إلّا أنّ المفهوم المعجميّ عامٌّ وغير محصور في معرفة ألفاظ كتاب الله عزّ وجلّ، في الوقت الذي يُلحظ فيه أنّ المفهوم الاصطلاحيّ يركّز على أنّ التفسير علم مختصّ في معرفة معاني مفردات القرآن الكريم وما يتّصل بها.

مفهوم الجهد:

الجَهْدُ مشتق الأصل جهد ومعناه بلوغ الغاية في الأمر[18] وقد يأتي بمعنى المشقة، ومنه وأجهدك جهدك وابلغ غايتك [19] وذات المعنى ورد في لسان العرب ((الجَهْدُ والجُهْدُ الطاقة تقول اجْهَد جَهْدَك وقيل الجَهْد المشقة والجُهْد الطاقة))[20] وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[21] أي أكثروا وبالغوا في أيمانهم.

هذه التعريفات أعطت المعنى اللغوي المعجمي للفظة (جهد) ولا يمكن أن يكون لها معنى آخر في إذا ما أريد أن تعريفها بشكل اصطلاحي، وبذلك يمكن القول بأن الجهد هو: الطاقة التي يبذلها الفرد في عمل ما بغية الوصول إلى الهدف والغاية المتوخاة من العمل.

أما الجهد التفسيري، المراد به الطاقة والعمل المبذول من لدن العلماء المتخصصين في علم التفسير–أي تفسير كتاب الله عز وجل–

وبما أن الكلام يدور حول الجهد التفسيري لسيبويه فإن هناك جهد تفسيري قد سبق سيبويه في وهذا الجهد كان يصب في خدمة الكتاب العزيز إلا أنَّ المفسر أو من يتصدى لذلك العمل ينبغي عليه أن يخضع لمجموعة من المعايير وأهمها أنه لا يجوز لأحد بأن يتحدث ويتكلم في القرآن الكريم من غير علم بلغات العرب وأساليبهم[22]، فضلا عن علوم العربية الأخرى وعلوم القرآن من ناسخ ومنسوخ وقراءات ومحكم ومتشابه وأسباب نزول وغيرها.

لذلك برزت دراسات لغوية لخدمة تفسير كتاب الله عز وجل وبيان أساليبه وإيضاح مفرداته وتوجيه قراءاته وعليه تصدى لمثل هذه المهمة علماء العربية وعلى رأسهم: أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والخليل (ت175هـ)، ثم توالت الدراسات بعد ذلك ما بعد الخليل وسيبويه على يد الكسائي (ت189هـ) الذي كان أحد القراء السبعة، وبعد ذلك استمرت هذه الجهود في التفسير وإعراب معاني القرآن عند الفراء (ت207هـ) والأخفش (ت215هـ) والمازني (ت236هـ) والسجستاني (ت255هـ) والرياشي (ت257هـ)[23].

الجهد التفسيري عند سيبويه.

يتجلى الجهد التفسيري لسيبويه في كتابه، إذ عمد إلى تفسير بعض الشواهد القرآنية التي أوردها فيه، اعتماداً منه عليها في تأصيل أو إثبات قاعدة أو ظاهرة نحوية عربية والغاية من ذلك ليست تفسير آي القرآن الكريم بل تفسير كلام العرب.

وهذه الجهود التفسيرية التي بثّها سيبويه في كتابه كانت من الأمور التي أفاد منها المفسرون الذين جاؤوا بعده ولذلك لأنه هذه المرحلة تمثل ((مرحلة من بواكير الجهود المبذولة في هذا العلم من طريقٍ غير مباشر، كما أنه يَحْرِص على تسجيل ما كان يدور في حلقات الدروس العلمية في عصره، تلك التي تدور حول معاني القرآن وتوجيه قراءاته))[24]، وجهود سيبويه التفسيرية كثيرة ومبثوثة في طيات كتابه، ونلقي الضوء على جملة منها لنكشف من طريقها مدى قرب سيبويه من المفسرين وتأثره بهم وبطرقهم التفسيرية التي اتخذها فيما بعد منهجها وطريقا لتفسير كلام العرب.

فقد ذكر سيبويه كلمة (المفسرين) بشكل صريح وواضح في أربعة مواضع[25]، وهذا يعطيك مدى قرب سيبويه من المفسرين وتأثره بطريقتهم في تفسير كلام الله عز وجل، وهذا ما دفعه إلى أن يحاور بعضهم في مسائل التفسير، فقد كان سيبويه ممن يحظرون مجالس كبار أئمة التفسير في عصره مثل الخليل ويونس وأبي عمرو بن العلاء وأبي الخطاب، وقد أخذ عنهم الشيء الكثير ودونه في كتابه، ومن ذلك ما دار بينه وبين الخليل إذ سأله عن قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)[26] وعن قوله: (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ)[27] وعن قوله: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ)[28] أين أجوبتها فردّ عليه الخليل بقوله: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم؛ لعِلْمِ المخبِر لأي شيءٍ وضع هذا الكلام[29]، هذا مثال وغيره كثير وسيأتي تفصيله في محله –إن شاء الله–

ومما سبق يُفهم أن الجهد إنما هو الاشتغال أو العمل الذي بذل من لدن سيبويه في تفسير كلام العرب، كما فسر القرآن الكريم، وقد يرد سؤال هنا وهو لماذا يفسر سيبويه كلام العرب كما يفسر القرآن الكريم؟ وهل هناك داع لهذا التفسير؟

وجواب السؤال، نعم يحتاج كلام العرب إلى تفسير كحاجة الناس إلى تفسير كلام الله سبحانه وتعالى، وليس الأمر في موضع المقارنة– حاشا لله– وقد يقول أحد: الكلام العربي لا يحتاج إلى تفسير فلماذا كل هذا الجهد الذي بذله سيبويه في التفسير، والرد على ذلك بذات الحجة هي أن القرآن عربي اللغة فلماذا يحتاج إلى تفسير؟ أذن فالمسألة هي ليست في لفظ القرآن أو لفظ العربي، وإنما في الاستعمال، وهو لماذا استعمل القرآن هذا الأسلوب أو الاستعمال؟ كذلك لماذا استعمل العربي هذا الأسلوب أو الاستعمال دون غيره.

ثمّ إنّ المتصفّح لحياة سيبويه يجد أن أول أمره درس كتاب الله وتفسيره، وهذا يعني أنه قد أخذ الطريقة التفسيرية ذاتها وأجراها على كلام العرب ليفسر مرادهم من أي استعمال استعملوه، لذا خرج بما هو حسن وما هو قبيح وما هو قوي وما هو ضعيف، وما لم يتكلم به.

الجملة عند سيبويه

على الرغم من أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه مفردة (الجملة) بالمعنى الاصطلاحي الذي يدلّ على التركيب فقد استعمل مصطلح الكلام[30]، وإنّما عنى به المجموعة من الأشياء مثل قوله بشأن ما أجري مجرى الأبد والدهر ((وسائرُ أَسماء الشُّهور إلى ذي الحِجَّة لأنَّهم جعلوهنّ جملةً))[31] أي مجموعة.

ولاحظ الباحث عبد الرحمن صالح هذا الأمر قائلًا: ((فهذا أمر غريب آخر ألّا يوجد أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وكذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر في هذا الكتاب، ولا نعثر على كلمة (جملة) بعد سيبويه إلا في كتاب المقتضب للمبرد))[32]، إلا أن سيبويه استعمل مصطلحات أخرى تعطي الدلالة نفسها وهي الكلام والكلام المستغني[33] والكلام المستغني المراد منه الجملة التي يحسن السكوت عليها في مفهوم سيبويه[34].

وقبل أن يبدأ بذكر أركان الجملة شرع بذكر أجزائها ومكوناتها في (باب علم ما الكلم من العربية)، بقوله: ((اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[35]، وذلك لبيان ممّ يتكون الكلام عند العرب.

وبعد أن بيّن مكونات الكلام الثلاثة، شرع بتحديد أركان الجملة وهما (المسند والمسند إليه) وعقد لذلك بابًا بالاسم نفسه، وفيه بيّن سيبويه النظرية التي يقوم عليها النحو عنده وهي نظرية العامل، إذ قال: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفْرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرفُ حرف الإعراب))[36].

وفي موضع آخر في بيان المسند والمسند إليه قال: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًا،... ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[37]. وهذا يبين لك أنّ الفعل والاسم لا غنى لأحدهما عن الآخر في أن يكونان جملة تامة المعنى وتامة البناء ويحسن السكوت عليها، فالفعل وحده حدث، إلّا أن هذا الحدث لا يحدث من غير فاعل أحدثه، والفاعل أيضًا لا يسمى فاعلًا ما لم يسند إليه الفعل، وهذه هي نظرية العامل عند سيبويه إذ لا يوجد شيء في الجملة من غير عامل.

ومن الأمور اللافتة للنظر أنّ سيبويه جعل الإسناد في طليعة أبواب كتابه وموضوعاته النحوية، إذ هو الأساس الذي ترتكز عليه اللغة ويبنى عليه الكلام؛ إذ لا يمكن للمتكلم الاستغناء عن أحدها إذا أراد أن يكون قوله كلاماً ذا معنى[38].

وهذا التقسيم من لدن سيبويه في مسألة الإسناد أصبح فيما بعد قانونًا لا يمكن الحياد عنه عند النحويين الذين خلفوه، إلا أن بعض المحدثين نفروا من هذا القيد الذي يرونه لا يتلاءم مع طبيعة اللغة وغير شامل لكل الجمل[39]، ومن المحدثين الذين تبنّوا هذا الرأي محمد عيد الذي يرى أنّ الجملة في الواقع هي التي تؤدّي الفائدة كاملة ولا يشترط وجود المسند والمسند إليه في ذلك، وقد تتحقق الفائدة بكلمة واحدة[40] وتابعه على ذلك إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ تقسيم سيبويه الجملة إلى ركنين إنما جاء بسبب تأثر علماء ذلك العصر بالمنطق اليوناني[41].

وبعد هذا المهاد عن الأسس التي انطلق منها سيبويه، يأتي الكلام هنا عن الجملة الأسمية عنده وعن مدى توظيف الشاهد القرآني في تفسير بعض الظواهر النحوية في كتابه.

لم يحدّ سيبويه الاسم إنما اكتفى بأمثله له بـ(رجل وفرس)[42] وقد علّل ابن يعيش (ت643هـ) عدم حدّ سيبويه للاسم بقوله: ((وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم))[43]، ومعنى ذلك أنّ سيبويه بعد اكتفائه بحدّ الفعل وحدّ الحرف فقد عُلمت علامات كل منهما فلا داعي لحدّ الاسم وعلامته باعتبارها خلافًا لعلامات الاثنين الآخرين.

معاني الجمل عند سيبويه

قسّم سيبويه في هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة معاني الجمل إلى:

- مستقيم حسن نحو: أتيتك أمس وسآتيك غدا
- المحال نحو: أتيتك غدا، وسآتيك أمس
- المستقيم الكذب، نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر
- المستقيم القبيح، نحو: قد زيدا رأيت.
- المحال الكذب، نحو: سوف شربت ماء البحر أمس[44].

البنية لغة:

جاء في القاموس: ((البَنْيُ نقيضُ الهَدْمِ، بَناهُ يَبْنِيهِ بَنْيًا وبِناءً وبُنْيانًا وبِنْيَةً وبِنايَةً، وابْتَناهُ وبَنَّاهُ. والبِناءُ المَبْنِيُّ... وبِناءُ الكَلِمَةِ: لُزومُ آخِرِها ضَرْبًا واحِدًا من سُكونٍ أو حَرَكَةٍ، لا لِعامِلٍ))[45].

البنية في الاصطلاح:

وتعرف في الاصطلاح أنّها: ((ترجمة لمجموعة من العلاقات الموجودة بين عناصر مختلفة وعمليات أولية، تتميز بينها بالتنظيم والتواصل بين عناصرها المختلفة))[46].

ومن ذينك التعريفين يمكن القول: إنّ البنية هي الهيكل والجسم، وبنية الكلمة تعني: تشكل الكلمة اعتمادًا يطرأ على آخرها من غير عامل مؤثر، وهذا الهيكل والجسم ينبئ عن مجموعة علاقات وعناصر تأتلف لتشكل

هذا البناء.

وما يهمّنا في هذا هو بناء الجملة العربية أي تشكيل هيأة الجملة العربية وجسمها، فالجملة العربية هي الوحدة البنائية الصغرى المكونة للكلام؛ إذ ((يذهب سيبويه إلى أن بنية الكلام الصغرى هي تركيب المسند والمسند إليه))[47] فالبينة الصغرى عند سيبويه تتشكل من هذين الركنين اللذين بهما يفهم المحتوى الدلالي والمعنوي للكلام.

الإسناد لغة يعني ((الاعتماد، وسند إليه سنودًا: ركن إليه واعتمد عليه، وسند الشيء إليه: جعل له سنادًا أو عمادًا يستند إليه))[48].

وفي الاصطلاح يعرف الإسناد بأنّه: ((عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه))[49].

والإسناد عند سيبويه هو أحد الأبواب السبعة التي عُدّت مقدّمة لكتابه، التي ((تعدّ الأصول التي تقوم عليها النظرية النحوية عنده))[50].

وذهب قسم من النحويين إلى أنّ مصطلحي الكلام والجملة هما لشيء واحد، فالكلام جملة، والجملة كلامًا؛ فالكلام ((كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل))[51] وهو أيضًا ((هو المركب من كلمتين أسند إحداهما إلى الأخرى))[52].

وما عليه جمهور النحويين ((أنّ الكلام والجملة مختلفان، إن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة؛ وإنما يشترط فيها الإسناد سواء أفاد أم لم يفد))[53].

البنية والجملة والفرق بينهما:

بناءً على ما تمّ ذكره في تعريف البنية وتعريف الجملة، يمكن القول: إنّ الجملة جزء من عملية البناء، فالبنية مفهوم، والجملة مصداق لهذا المفهوم، إلاّ أنّ الفرق بينهما هو أنّ البنية تعني التشكّل دون مراعاة المعنى، وقد تكون في كلمة واحدة، في حين أنّ الجملة تعني البناء على وفق الإسناد المتألّف من كلمتين، والذي بدوره قد يؤدّي إلى معنى أو لا يؤدّي المعنى.

وفي ضوء ما تقدّم فإنّ البنية الاسمية هي ذلك التركيب القائم على الإسناد، فالجملة الإسمية في العربية ما يتكون من مبتدأ وخبر، تربط بينهما علاقة بنائية قائمة، وتشمل كل بنية تركيبية تندرج في ضمنها إسنادًا وإعرابًا، أي الجملة المختلفة في البناء ومتفقة في الإسناد، أي البنى التي تحمل وظيفة المبتدأ والخبر.

الجملة عند سيبويه

على الرغم من أنّ سيبويه لم يذكر في كتابه لفظتي (جملة) و(جمل) إلا في سبعة مواضعوقد أضاف الدكتور حسن الأسدي موضعين آخرين استعمل فيهما سيبويه لفظتي (جُمل وجُمُلات)[54] وبذلك يكون المجموع تسع مواضع؛ إلا أنه لم يذكرها بالمعنى الاصطلاحي الذي يدلّ على التركيب فقد استعمل مصطلح الكلام[55]، وإنّما عنى به المجموعة من الأشياء مثل قوله بشأن ما أجري مجرى الأبد والدهر ((وسائرُ أَسماء الشُّهور إلى ذي الحِجَّة لأنَّهم جعلوهنّ جملةً))[56] أي مجموعة.

ولاحظ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح هذا الأمر قائلًا: ((فهذا أمر غريب آخر! ألّا يوجد أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وكذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر في هذا الكتاب، ولا نعثر على كلمة (جملة) بعد سيبويه إلا في كتاب المقتضب للمبرد))[57]، إلا أن سيبويه استعمل مصطلحات أخرى تعطي الدلالة نفسها وهي الكلام والكلام المستغني[58] والكلام المستغني المراد منه الجملة التي يحسن السكوت عليها في مفهوم سيبويه[59].

وقبل أن يبدأ بذكر أركان الجملة شرع بذكر أجزائها ومكوناتها في (باب علم ما الكلم من العربية) وهو الباب الأول من الكتاب بقوله: ((اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[60]؛ إذ ((ماز سيبويه فيه أصناف الكلم على ثلاثة إلا أن الثنائية واضحة عندما حمل الصنف (الثالث الحرف) على أنه: جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[61]، وبذلك فقد اشتمل على العنوان على بيان ممّ يتكون الكلام عند العرب.

وبعد أن أوضح سيبويه في الباب الأول التقسيم الأساس للكلم، جاء إلى الباب الثاني وهو أهم وأكبر الأبواب السبعة التي تألفت منها مقدمته، فأسماه (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، وأوضح فيه نظريته التي اعتمدها في النحو وهو نظرية العامل؛ إذ قال: ((وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرفُ حرف الإعراب))[62].

ومن الأمور اللافتة للنظر أنّ سيبويه جعل الإسناد في ضمن أبواب كتابه وموضوعاته النحوية، إذ هو الأساس الذي ترتكز عليه اللغة ويبنى عليه الكلام؛ إذ لا يمكن للمتكلم الاستغناء عن أحدها إذا أراد أن يكون قوله كلام ذا معنى[63]، ففي بيان المسند والمسند: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[64]، وهذا يبين لك أنّ الفعل والاسم لا غنى لأحدهما عن الآخر في أن يكونان جملة تامة المعنى وتامة البناء ويحسن السكوت عليها، فالفعل وحده حدث، إلّا أن هذا الحدث لا يحدث من غير فاعل أحدثه، والفاعل أيضًا لا يسمى فاعلًا ما لم يسند إليه الفعل، وكذلك المبتدأ والخبر، فالمعنى لا يكتمل دون وجود الخبر، وهذه هي الصورة البنائية التي تكتمل الجملة فيها عند سيبويه، بعد أن اكتملت صورة حركة المقولتين (الاسم والفعل).

وهذا التقسيم من لدن سيبويه في مسألة الإسناد أصبح فيما بعد قانونًا لا يمكن الحياد عنه عند النحويين الذين خلفوه، إلا أن بعض المحدثين نفروا من هذا القيد الذي يرونه لا يتلاءم مع طبيعة اللغة وغير شامل لكل الجمل[65]، ومن المحدثين الذين تبنّوا هذا الرأي محمد عيد الذي يرى أنّ الجملة في الواقع هي التي تؤدّي الفائدة كاملة ولا يشترط وجود المسند والمسند إليه في ذلك، وقد تتحقق الفائدة بكلمة واحدة[66] وتابعه على ذلك إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ تقسيم سيبويه الجملة إلى ركنين إنما جاء بسبب تأثر علماء ذلك العصر بالمنطق اليوناني[67].

قسّم سيبويه في (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) معاني الجمل فقال: ((فمنه مستقيم حسنٌ ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا. وأمَّا محال فأن تَنقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك حَمَلتُ الجبلَ وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيدًا رأيت وكي زَيدٌ يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمسِ))[68].

وبعد هذا المهاد عن الأسس التي انطلق منها سيبويه، يأتي الكلام هنا عن الجملة الإسمية عنده، وعن مدى توظيف الشاهد القرآني في تفسير بعض الظواهر النحوية في كتابه؛ إذ لم يحدّ سيبويه الاسم، إنما اكتفى بأمثله له بـ(رجل وفرس)[69]، وبدأ به تصنيفه بيد أن أول ما يمكن أن يلحظ في هذا المجال أن سيبويه قد تجنب فيه محاولة تعريفية بل مثل له ببعض أفراده واقتصر في هذا الشأن على أمثلة هي أسماء لمدلولات حسية (مادية) كونها أسماء جنس، وهي مسائل تحتاج إلى أن يتوّقف عندها، وقد علّل ابن يعيش (ت643هـ) عدم حدّ سيبويه للاسم بقوله: ((وكأنّه لما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم))[70]، فقد حدّ سيبويه الفعل قائلًا: ((وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))[71] وحدّ الحرف بقوله: ((وأما ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ))، ومعنى ذلك أنّ سيبويه بعد اكتفائه بحدّ الفعل وحدّ الحرف، عُلمت علامات كل منهما فلا داعي لحدّ الاسم وعلامته كونهما خلافًا لعلامات الإثنين الآخرين.

المبحث الثاني

من مظاهر توظيف الشاهد القرآني في البنى الإسمية

في الحمل على الابتداء:

وظّف سيبويه قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [72] وفسّر عطف كلمة (رسوله) المرفوعة على موضع (أنّ واسمها) إنّما هو عطف على الابتداء، وهو من الوجوه الحسنة في العربية؛ إذ إنّ الحمل على الابتداء أدقّ وأجود للمعنى فقال: ((فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولًا على الابتداء؛ لأنّ معنى إنّ زيدًا منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت توكيدًا كأنه قال: زيد منطلق وعمرو))[73]، وهذا يعني أن دلالة العطف تحمل على ابتداء الجملة كما لو لم تدخل (أن) للتوكيد، بمعنى العطف على الاسم المبتدأ قبل دخول الناسخ عليه.

وممن أخذ بهذا التفسير من النحويين ابن السراج (ت316هـ) في أصوله؛ إذ قال: ((واعلم: أنك إذا عطفت اسمًا على (أنّ وما) عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الاشراك بينه وبين ما عملت فيه (أنّ)، ولك أن ترفع تحمله على الابتداء يعنى موضع (أنّ) فتقول: إنّ زيدًا منطلق وعمرًا وعمرو، لأنّ معنى: إن زيدًا منطلق، زيد منطلق))[74].

ولأن ذلك هو المعنى المراد من الآية؛ قال أحد المفسّرين: ((ففي هذا الرفع معنى بليغ من الإيضاح للمعنى مع الإيجاز في اللفظ، وهذه نكتة قرآنيّة بليغة))[75].

وذكر مفسر آخر أن هناك من قرأ (رسولَه) بالنصب على لفظ الجلالة الله، إلا أنه لم يقل: بريئان ((لأنه يرجع إلى كل واحد منهما))[76].

أما الوجه الضعيف في ذلك فهو الحمل على المضمر –أي الضمير المضمر–؛ إذ إن الحمل على ذلك يحتاج إلى تقدير الضمير، وإن أراد المتكلم أن يحسن هذا الضعف جاء بالضمير الظاهر، وعن هذا قال سيبويه: ((وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف؛ فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول منطلق هو وعمرو وإن زيدًا ظريف هو وعمرو))[77].

نصب الخبر بعد الحروف الخمسة:

في باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيًا على الابتداء، عمد سيبويه إلى توظيف قوله جلّ جلاله: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [78]، لبيان أنّ الحال يأتي خبرًا في المعنى، أي: حالٌ سدّ مسدّ الخبر، فقولك: إنّ هذا عبدُ الله منطلقًا صحيح؛ لأن جملة (هذا عبد الله) مبتدأ وخبر عملت فيهما (إنّ) و(منطلقًا) حال أخبر به، وهذا ما أشار إليه الباحث حسين جاسم بقوله: ((وسيبويه لم يعرب هذه الجملة، وإنّما أشار إلى أنّ (منطلقًا) حال أُخبر به؛ لذلك عنون بابه بـ (ما ينتصب لأنّه خبر) فيكون المنصوب في هذه الجملة هو الخبر؛ لأنّه في معناه))[79]، وعلل سيبويه هذا بقوله: ((لأنّ المعنى واحد في أنّه حالٌ، وأنّ ما قبله قد عمل فيه ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولًا على إنّ))[80]، لذا فسّر سيبويه الآية على ذلك، كما فسّر من يقرؤها بالرفع (أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ) بقوله: ((حمل أمتكم على هذه، كأنّه قال: إنّ أمتكم كلها أمةٌ واحدةٌ))[81].

وعليه أفاد سيبويه من ذلك التفسير في أنّ من يقول: ليت هذا زيد قائمًا، ولعل هذا زيد ذاهبًا، وكأن هذا بشرُ منطلقًا؛ إنما تجري على هذا المجرى[82].

وقد ذهب الزجّاج (ت311هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه من التفسير فقال: ((والحال ههنا نصبُها من لطيف النحو وغامضه))[83].

ومن المفسرين من الذين قاربوا سيبويه في تفسيره ابن عطية (ت542هـ) فقال: ((وهي حال من مشار إليه، لا يستغنى عنها؛ لأنّها مقصودُ الإخبار))[84].

وفي موضع آخر أورد سيبويه قوله عز وجل: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[85]، وفسّره على القول الأول بأنّ الحال ههنا سدّ مسدّ الخبر، وقال الدكتور حسين جاسم عن ذلك: ((فصار الإخبار ههنا بما ينتصب، وذلك أنّ النصب له دلالة التنبيه والتوكيد، وقد جوّز سيبويه قراءة (وهذا بعلي شيخ) على أنّ (شيخ) خبر كما جاز (هذا حامض حلو) أي: أنّ (بعلي) و(شيخ) خبران لـ(هذا) وسيبويه إذا جوّز الرفع لا يفصّل فيه ولا يطيل؛ لأنّه من باب التقدير الظاهر الذي لا خفاء فيه، ومردّ ذلك إلى خلوّه من النصب))[86].

وعن بيان ضعف العطف على ما في الخبر من ضمير قال الزمخشري (ت538هـ): ((وفيه وجه آخر ضعيف، وهو: عطفه على ما في الخبر من الضمير، ولكن تشايع (إنّ) في ذلك دون سائر أخواتها، وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[87] وأباه غيره، وإنّما يصحّ الحمل على المحل بعد مضي الجملة، فإن لم تمض لزمك أن تقول: إن زيدًا وعمرًا قائمان بنصب عمرو ولا غير))[88]، وعليه فإن توجيه سيبويه هو الأقرب لقراءة المصحف وكلام العرب.

الرفع على التقديم والتأخير:

ومن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[89]، أجتزأ سيبويه منه كلمة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ ووظفها ليفسر مجيء (الصابئون) على الرفع، إنما هو على سبيل التقديم والتأخير، أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر والمقصود العكس، فعن إعراب ذلك جاء في مغني اللبيب ((أحدهما: أن خبر إن محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر... ويضعفه أنه حذْف من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس، والثاني: أن الخبر المذكور لإن وخبر (الصابئون) محذوف، أي كذلك))[90] ويوضح ذلك ما جاي في حاشية الصبان ((التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إلخ والصابئون والنصارى كذلك، ومن آمن في محل رفع بالابتداء، وخبره فلا خوف إلخ، والجملة خبر إنّ، وخبر (الصابئون) محذوف أي كذلك كما علم، ويجوز أن يكون من آمن إلخ، خبر (الصابئون)، وخبر إنّ محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه، فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثاني، وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول))[91] لذا عبّر سيبويه عن ذلك بعبارة موجزة فقال: ((كأنه ابتدأ على قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ بعدما مضى الخبر))[92]، فيرى سيبويه أنّ الرفع ههنا على الابتداء.

ومنه أفاد النحويون البصريون على عدم جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، لذا نبّه سيبويه على ذلك بقوله: ((بعدما مضى الخبر)) أي بعد تمامه.

أما الكوفيون فأجازوا ذلك العطف على الموضع (إنّ) قبل تمام الخبر واستشهدوا بالآية نفسها، وقد عدّوا كلمة (الصابئون) معطوفة على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر مستدلّين على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ﴾[93][94].

ومن المفسّرين من أفاد من هذا المعنى ومنع رفع (الصابئون) على محل (إنّ واسمها) الزمخشري (ت538هـ) فقال: ((هلا زعمت أنّ ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟ قلت: لا يصحّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدًا وعمرو منطلقان، فإن قلت: لم لا يصحّ والنية به التأخير))[95].

الرفع على الابتداء:

عمد سيبويه في باب النكرة التي تجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء إلى توظيف قوله جل شأنه: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [96] وقد أشار سيبويه في ذلك إلى أن (لَعْنَةُ) إنما رفعت على الابتداء، وما بعدها مبني عليها؛ لأنها إنما تجيء على معنى مستقر عند المتكلم والمخاطب، أي أنّ اللعنة من الله على الظالمين ثابتة لا محالة ومستقرة في معناها عند الجميع، ولا يحتاج إلى إعمال، فهي مثل: ويل لك، وسلام عليك، وخير بين يديك، وويح لك وغيرها، فقال: ((فهذه الحروفُ كلّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك ولَسْتَ في حال حديثك تَعملُ في إثباتِها وتَزْجِيتِها فيها ذلك المعنى، كما أنّ (حسبُك) فيها معنى النهي، وكما أنّ (رحمةُ الله عليه) فيه معنى رَحِمَه اللهُ، فهذا المعنى فيها، ولم تُجعَلْ بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتَها كنتَ في حال ذكرك إيّاها تَعملُ في إثباتها وتزجيتها))[97].

وقد وافق الزجاج (ت311هـ) إعراب سيبويه وتفسيره لـ(ويل)، إذ أعربها على الابتداء، مشيرا إلى أن ذلك لو كان في غير القرآن الكريم لكان (ويلًا) على معنى جعل الله لهم ويلا، ويرى أن يرفع أجود في القراءة وعلل ذلك بأن المعنى قد استقر لدى المخاطب[98].

وقد فسّر ذلك السيرافي (ت368هـ) بأن بعض أفعال الله عز وجل التي جاءت في القرآن إذا جاءت على حقيقتها اللفظية في اللغة لم تجز، لكنها تخرج إلى معان مختلفة، وهي على سبيل الحقيقة[99].

لذا فإن بعض ما جاء في القرآن على لسان العباد، له معنيان: الأول: الدعاء إذا ما قاله العباد، والمعنى الآخر: هو ما أراده الله سبحانه أي: أن فعل (الويل) ليس على سبيل الدعاء؛ لأن القول بذلك قبيح واللفظ به قبيح أيضًا[100] بل جاء على سبيل الحقيقة، وفي هذا الباب وظّف سيبويه شواهد قرآنية أخرى لإثبات هذا المعنى وهي قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[101] وقوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[102] وقوله: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وقد فسر الآيتين الأخيرتين على أن (ويل) ههنا ليست دعاء؛ لأن القول بذلك قبيح، وإنما جاء ذلك على كلام العباد[103].

حذف المبتدأ أو الخبر:

في باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا، وضّح سيبويه أنّ النصب في هذا الباب إنما جاء لعلل فقال: ((واعلمْ أنّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادر في أنّه ليس بصفة، ولا من اسمٍ قبله، وإنَّما ذكرتَه لتؤكِّدَ به، ولم تَحمله على مضمَرٍ يكون ما بعده رفعًا، وهو مفعولٌ به))[104]، إلّا إنّه وظّف قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾[105] في الباب نفسه؛ لبيان أمكانية مجي المصدر مرفوعًا على مضمر، لذا فسّر سيبويه رفع (بلاغ) على أنّه خبر لمبتدأ محذوف مقدّر كأنّه قال: ذاك بلاغ[106]، وهو ليس بتوكيد؛ لأنّ النصب هو الشائع على لسان العرب، فقال: ((وقد زعم بعضُهم أنّ كِتَابَ اللهِ (نصب) على قوله: عليكم كتابَ الله، وقال قومٌ: (صبغة الله) منصوبةٌ على الأمر، وقال بعضُهم: لا بل توكيدًا، والصِّبغةُ الدينُ، وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمع على أن يضمِرَ شيئًا هو المظهَرُ، كأنَّك قلت: ذاك وعدُ اللهِ، وصبغةُ الله، أو هو دَعْوةُ الحقّ، على هذا ونحوِه رفعُه))[107].

ومن النحويين من فسّر الرفع على ما رأي سيبويه الفراء (ت207هـ)[108]، والأخفش (ت215هـ)[109]، كما ذهب إلى هذا الرأي ابن هشام (ت761هـ)[110]، وابن جنّيّ (ت392هـ)[111].

ومن تابع سيبويه في هذا الرأي القرطبيّ (ت671هـ) في تفسيره إذ قال: (((بَلَاغٌ) رفع على إضمار مبتدأ دليله قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا به﴾ [112]))[113].

رفع ما ينتصب من المعرفة:

في هذا الباب من أبواب كتاب سيبويه إنما أريد إلفات النظر إلى أنّه قد يرتفع الاسم المعرفة وحقّه أن ينتصب، إلا أنّ العرب قد رفعت ذلك على وجهين ذكرهما سيبويه نقلًا عن شيخه الخليل (ت175هـ) فقال: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أن رفعه يكون على وجهين، فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله، أضمرت هذا أو هو كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا كقولك: هذا حلو حامض، لا

تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين))[114]، وعلى ذلك وظّف سيبويه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى﴾ [115]، فقد جاءت في المصحف منصوبة على الحال، وأوردها سيبويه بالنصب، وأراد من ذلك القراءة التي قرأت الآية بالرفع لدعم ما ذهب إليه من رفع المعرفة على أنّ (نزاعة) تعرب خبرًا بعد خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي نزاعة)، والتقدير: كلا إنها لظى هي نزاعة للشوى[116].

وذهب الفراء (ت207هـ) إلى ما ذهب إليه سيبويه من قراءة الرفع، إلا أنه اختلف في إعرابها؛ إذ إنّ (نزاعة) عنده مرفوعة خبرًا لـ(أنّها) فقال: ((مرفوع على قولك: إنّها لظى، إنها نزاعة للشوى، وإن شئت جعلت الهاء عمادًا، فرفعت لظى بنزاعة، ونزّاعة بلظى؛ كما تقول في الكلام: إنّه جاريتك فارهة، وإنها جاريتك فارهة، والهاء في الوجهين عماد))[117].

وذكر ابن النحاس (ت338هـ) اختلاف النحويين في ذلك؛ إذ قال: ((بين النحويين في هذا اختلاف تكون (لظى) في موضع نصب على البدل من قولك: (ها) ونزّاعة خبر (إنّ)، وقيل: (لَظى) في موضع رفع على خبر (إن)، و(نَزَّاعَةً) خبر ثان أو بدل على إضمار مبتدأ، وقيل: إنّ (ها) كناية عن القصة و(لَظى نَزَّاعَةً) مبتدأ وخبره، وهما خبر عن (إنّ)، وأجاز أبو عبيد (نَزَّاعَةً) بالنصب، وحكى أنّه لم يقرأ به))[118]

وذهب الطبريّ (ت310هـ) إلى قراءة الرفع، ويجدها الأصوب عنده بعد أن فصّل القول في ما قيل في إعراب (نزاعة) فقال: ((والصواب من القول في ذلك عندنا، أن(لَظَى) الخبر، و(نزاعَةً) ابتداء، فذلك رفع، ولا يجوز النصب في القراءة لإجماع قرّاء الأمصار على رفعها، ولا قارئ قرأ كذلك بالنصب؛ وإن كان للنصب في العربية وجه))[119].

وذكر الرازي (ت604هـ) وجوهًا للرفع على غير ما جاء به سيبويه فقال: ((وفي سبب هذا الارتفاع وجوه الأول: أن تجعل الهاء في (أنها) عماد، أو تجعل (لظى) اسم إن، و(نزاعةٌ) خبر (إن)، كأنّه قيل : إن لظى نزاعةٌ، والثاني: أن تجعل الهاء ضمير القصة، و(لظى) مبتدأ، و(نزاعةٌ) خبرًا، وتجعل الجملة خبرًا عن ضمير القصة، والتقدير: إنّ القصة لظى، نزاعة للشوى، والثالث : أن ترتفع على الذم، والتقدير: إنّها لظى وهي نزاعة للشوى))[120].

النفي مع (سيّما):

في باب وصف المنفي المضاف بلام الإضافة، جاء سيبويه بقوله عز وجل: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [121] ووظّفه لبيان أنها بمنزلة (لاسيما) التي سأل عنها سيبويه شيخه الخليل بقوله: ((وسألت الخليل –رحمه الله– عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنّه مثل قولك: ولا مثل زيد وما لغوٌ، وقال: ولا سيما زيد، كقولهم: دع ما زيد))[122]، وبعد أن فسّر الخليل (ت175هـ) القول في (لاسيما) أعقبه سيبويه بكلام يفسر فيه عمل (سيّ) فقال: ((فسيّ في هذا الموضع بمنزلة (مثل) فمن ثمّ عملت فيه (لا) كما تعمل (رُبّ) في مثل وذلك قولك: ربّ مثل زيد))[123].

وبناء على ما تقدّم من تفسير، أجاز سيبويه دخول (لا) على كل ما يمكن أن تدخل عليه (ربّ) إذ جعل من (لا) بمنزلة (ربّ) وعّد هذا العمل من الحسن فقال: ((واعلم أنّ كل شيء حسن لك أن تُعمل فيه (رُبّ) حسن لك أن تُعمل فيه (لا)))[124]، ومعنى ما تقدم أنّ (رب) و(مثل) و(سيما) تكون بمنزلة واحدة ومعنى واحد.

وقد ذكر النحويون الأوجه الإعرابية للآية فالفراء (ت205هـ) أورد ثلاثة أوجه للإعراب الأول: أن (ما) صلة، والثاني: أن (ما) أسم والبعوضة صلة له، والثالث وهو ما اختاره الفراء: أن (ما) على معنى: أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها، فهو يرى أن ما فوقها أي: أكبر منها[125].

فيما ذكر الأخفش (ت215هـ) وجهان لإعراب (ما) فقال: (((ما) زائدة في الكلام وإنما هو: (إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلا)، وناس من بني تميم يقولون ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ يجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويضمرون (هو)، كأنهم قالوا: (لا يستحي أن يضرب مثلا الذي هو بعوضة) يقول: (لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا)))[126].

أما ابن كيسان (ت320هـ) فقد أعرب (ما) في موضع نصبٍ أي: بدل من (مثلًا)[127].

فيما ذكر ابن هشام (ت761هـ) إعراب ﴿مَا بَعُوضَةً﴾ عند الفريقين فقال: ((قال الزجّاج: (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، و(بعوضة) بدل، وقيل: (ما) اسم نكرة صفة لـ(مثلًا) أو بدل منه، و(بعوضة) عطف بيان على (ما)، وقرأ رؤبة برفع (بعوضة)، والأكثرون على أنّ (ما) موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذّ عند البصريين، قياس عند الكوفيين، واختار الزمخشريّ كون (ما) استفهامية مبتدأ و(بعوضة) خبرها، والمعنى أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة))[128].

وذكر الماوردي (ت450هـ) ثلاثة أوجه للإعراب–تقدم ذكرها– إلا أنه يميل في ذلك على القول بأن (ما) زائدة فقال: ((الثالث: أن (ما) صلةٌ زائدةٌ)) [129]

وما أراده سيبويه وشيخه الخليل هو الراجح في أن (ما) صلة زائدة، إذا عدّوها لغوًا كما مرّ، عندها يكون إعراب بعوضة هو: مفعولًا للفعل يضرب، أو بدلًا من مثلًا، أو عطف بيان [130].

فيما جاء من تفسير على لغة (أكلوني البراغيث):

في باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها أورد سيبويه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[131] وفسر مجيء (الذين) ههنا على البدل من الضمير (الواو) في (أسروا) فقال: ((فإنما يجئ على البدل، وكأنه قال: انطلقوا؛ فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعزّ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا، فيما زعم يونس (ت182هـ)، وقال الخليل (رحمه الله تعالى): فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات))[132]، وهذا التأويل سار عليه جملة من النحويين وهو اجتماع فاعلين على فعل واحد أو ما جاء على لغة (أكلوني البراغيث)؛ وهو من غير الجائز؛ لأن لغة (أكلوني البراغيث) لا يُقاس عليها عند النحويين.

على أنّ سيبويه فسّر وجود مثل هذه الظاهرة وهي عدّ (الواو) علامة للجمع فقال: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضربباني أخواك؛ فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن

يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة))[133]، إلا أنه لم يأخذ بهذا التفسير لقلته، وإنما أخذ بتفسير الظاهرة على ما مرّ.

ولأحد الباحثين رأي في ذلك قال فيه: ((وجدير بالذكر أنّ جمهور النحاة على أنها ضمائر تحل محل الاسم الظاهر الفاعل ولا تجتمع معه؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع فاعلين على الفعل، وهذا غير جائز في اللغة، ولما اصطدموا بشواهد لغوية فصحى اجتمع فيها الاسم الظاهر والعلامة الدالة عليه كما في الآية ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ذهبوا إلى التأويل، وقليل منهم عدّها علامات، وعلى رأس الجمهور سيبويه، وعلى رأس القليل المازنيّ (ت274هـ)، والباحث يرجح رؤية فريق المازنيّ، والحكم من النحاة بأن الصحيح هو الأول؛ لأنّه لغة حكم غير دقيق؛ لأنّ ثمة فرقاً بين الظاهرة اللهجية والمفاضلة بين القواعد النحوية التي تستند إليها، فكونها لغة لا ينفي الرأي الثاني كما أنه يثبت الرأي الأول، وإنما الترجيح بين الرأيين مرجعه اختلاف النحاة في التخريج والتعليل والتبرير))[134].

وهذا يشير إلى أنّ أغلب النحويين وفي مقدّمتهم سيبويه مالوا إلى التفسير بأنّ (الواو) ضمير فاعل و(الذين) بدل منه، وهذا مما لا اختلاف فيه سوى ما ذكره الباحث عند المازنيّ الذي عدّ (الواو) علامة على الجمع (والذين) فاعل للفعل (أسرّوا).

المصدر المؤكد لنفسه نصبًا:

أورد سيبويه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ [135] ووظّفه لبيان مجيء المصدر مفردًا منصوبًا توكيدًا لنفسه لا لغيره فقال: ((وإنَّما صار توكيدًا لنفسه لأنه حين قال له: عليّ فقد أقرَّ واعترَف، وحين قال: لأَمْيَلُ، عُلم أنَّه بعد حَلِفٍ، ولكنه قال: عُرْفًا وقَسَمًا توكيدًا، كما أنه إذا قال: سِيرَ عليه، فقد عُلم أنَّه كان سَيْرٌ، ثم قال: سَيْرًا توكيدًا))[136]، وقد فسّر مجيء ذلك توكيدا لنفسه في الآية المباركة بقوله: ((عُلم أنَّه خَلْقٌ وصُنعٌ ولكنَّه وكَّد وثَّبت للعباد..حتّى انقَضى الكلامُ عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم مثَّبت عليهم وقال: كِتَابَ اللهِ توكيدًا كما قال: صُنْعَ اللهِ وكذلك وَعْدَ اللهِ لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌوصُنعٌ فكأَنّه قال جلّ وعزّ وَعْدًا وصُنعا وخَلْقا وكِتابا))[137]، وهذا يعني أن المصدر المفرد المنصوب قد يجيء توكيدًا، شريطة انقضاء الكلام، وعِلم المخاطب به، فإذا ما عَلِم المخاطب بانقضاء الكلام، عَلِم أنّ ما يأتي بعدُ منصوبًا، إنّما هو توكيدٌ لما قبله، وهذا ما أخذ به النحاس (ت337هـ) في إعرابه؛ إذ قال: ((صُنْعَ اللَّهِ منصوب عند الخليل وسيبويه (رحمهما الله) على أنّه مصدر؛ لأنّه لما قال عزّ وجلّ: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ دلّ على أنه صَنعَ ذلك صنعًا ، ويجوز النصب على الإغراء أي: انظروا صنع الله))[138]

وهذا التفسير أخذ به المبرد (ت825هـ) في مقتضبه، إذ قال: ((ونظير هذا قوله: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾؛ لأنه قد أعلمك بقوله: ﴿تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ أن ثم فعلًا، فنصب ما بعده؛ لأنه قد جرى مجرى: صنع الله...))[139]، إلا أنّ النصب هنا جاء على أنّ (صنع) مفعول مطلق[140] من فعل مقدّر، والتقدير فيه: صنع صنعًا الله، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل[141].

وأشار الزجاج (ت311هـ) إلى جواز رفع (صنع) على معنى: ذلك صنع الله[142].

ما ينتصب على التعظيم والمدح

في هذا الباب أراد سيبويه إيضاح مسألة مفادها أنّ هناك ما يمكن أن يتنصب على معنى المدح أو التعظيم أو الشتم[143]، وأوضح أنّ النصب ههنا في الخيار، إما على جعل المنصوب صفة فيجري كمجرى الأول أي: الموصوف، أو قطعته مما قبله وابتدأت به فصار مبتدأً، فقال: ((وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه))[144].

وذكر السيرافي (ت368هـ) في شرحه ثلاثة أوجه في ذلك؛ إذ قال: ((هذا الباب في التعظيم والمدح، والباب الذي في الشتم والتقبيح يجريان مجرى واحدًا، والإعراب فيهما على طريق واحد، وفي كلّ واحد منهما ثلاثة أوجه:

إمّا الصفة واتباع الثاني الأول، وإن كان قصدك فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح له والثناء عليه.

وإمّا أن تنصبه بإضمار أذكر، وإمّا أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء، والذي يصيره مدحًا وثناءً أو شتمًا وتقبيحًا، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره، وهذا معروف في عادات كلام الناس))[145].

والمراد من ذلك أنّ ما ينتصب على المدح أو على ضدّه؛ إنما هو مبني على قصد المتكلم، فالقصد ههنا يعدّ ناصبًا في المعنى، لا في الإعراب لأنّ الإعراب يكون النصب على الأوجه التي تقدّمت، ولم يكن مراد سيبويه ههنا هو بيان الصنعة بقدر ما كان مراده بيان أنّ العرب قد تنصب على المعنى لسبب، ومنه المدح والتعظيم والثناء وعلى الشتم.

وعليه أورد سيبويه في هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [146]، على أن المقيمين إنما نصبت على المدح والتعظيم، وأما المؤتون فمرفوع على الابتداء[147].

وأعطى السيرافي (ت368هـ) إعرابًا ثانيًا للمقيمين غير النصب على المدح والتعظيم، وقال: ((والآخر: أن يكون مجرورًا بالعطف على ما، فيكون معناه: ويصدّقون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة أي: بمذاهبهم وبدينهم، والمؤتون الزكاة مبتدأ مستأنف أو عطف على الراسخين))[148].

أما الكوفيون فإعراب (المقيمين) لديهم مختلف، فالكسائي (ت189هـ) أعرب (المقيمين) ((في موضع خفض يردّ على قوله: ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة))[149] فلم يعرب (المقيمين) على المدح؛ لأنّ النصب على المدح لا يتحقق عنده إلى بعد تمام الكلام، والكلام في الآية لم يتم، على ما ذكر الفراء[150].

أما الفراء (ت207هـ) فقد أعرب (المقيمين) منصوب على أنه نعت للراسخين[151]

وهناك إعراب آخر لـ(المقيمين) عند الكوفيين ذكره أبي البركات (ت577هـ) معطوف على الضمير الكاف في (إليك)؛ إذ إن عطف الظاهر على الضمير المجرور جائز عندهم وغير جائز عند البصريين البتة[152].

وبحسب مصادر التفسير التي وُقِفَ عليها، وجد أنّ المفسرين إذا ما مروا بهذه الآية ذكروا وجوه التقدير في (المقيمين) دون الالتفات إلى ما ذهب إليه سيبويه من النصب على المدح والثناء، بمعنى أنّ المفسرين يميلون إلى التقدير أكثر من التفسير والقصد الذي أشار إليه سيبويه.

فصاحب الكشف والبيان ذكر اختلاف الآراء في إعراب (المقيمين) فقال: ((قال بعضهم: معناه: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة، وقيل معناه: يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وقال بعضهم : يؤمنون بما أُنزل إليك من الكتاب والمقيمين الصلاة))[153].

وكذلك أبو حيان (ت745هـ) فقال: ((فقيل: الأنبياء ذكره الزمخشري (ت538هـ) وابن عطية، وقيل: الملائكة ذكره ابن عطية، وقيل: المسلمون، والتقدير: وندب المقيمين، ذكر ابن عطية (ت542هـ) معناه، والوجه الثاني: أن يكون معطوفًا على الضمير في منهم أي: لكن الراسخون في العلم منهم، ومن المقيمين. ذَكَره ابن عطية على قوم لم يسمهم.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفًا على الكاف في أولئك أي: ما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

الوجه الرابع: أن يكون معطوفًا على كاف قبلك على حذف مضاف التقدير: وما أنزل من قبلك وقيل: المقيمين الصلاة.

الوجه الخامس: أن يكون معطوفًا على كاف قبلك ويعني الأنبياء، ذكره ابن عطية))[154].

وما تقدّم من أوجه تقديرية لإعراب (المقيمين) آثرت التقدير الإعرابي دون الالتفات إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن تكون قد انتصبت على المدح.

الخاتمة:

1. الشاهد القرآني كان وما زال المرجع الأول في الاستشهاد والاحتجاج في القضايا النحوية والصرفية واللغوية، وفي كل العلوم التي لها مساس بالقرآن العظيم؛ إذ لا مناص من الركون إليه في أية مسألة نحوية أو صرفية؛ لجلال قدره وسموه، وقوّة حجيته، وبلاغته، لذا وُضع في الصف الأول مقدَّمًا على باقي الاستشهادات الشعرية والنثرية.
2. للشواهد القرآنية قيمة عليا عند سيبويه، فقد لوحظ اهتمام سيبويه بها كمرجع أساس في الاستشهاد لإثبات ظاهرة لغوية عبر تفسير الشاهد تفسيرًا لغويًا لا تفسيرًا كما المفسرين؛ إذ يبحث هو عن المعنى من استعمال هذا الأسلوب في الآية، ولا يبحث عن معنى الآية، وسبب نزولها، أو ناسخها ومنسوخها، وفيم نزلت؟

وعليه فإن المنهج التفسيري الذي سار عليه سيبويه إنما هو إيضاح وبيان معنى التركيب في الآية، ومن ثمّ القياس عليه من كلام العرب، فهو يأتي بالشاهد دليلاً على ما يدّعيه في أول الباب، فمنهجه قائم على إيراد جملة من الأمثلة الافتراضية وتفسيرها، ومن ثمّ إيراد الشاهد القرآني لدعمها.

3. لاحظ الباحث أنّ سيبويه لم يعتمد قراءة واحدة في منهجه التفسيري، إنما اعتمد على بعض القراءات القرآنية التي تدعم ما يذهب إليه، وما يراه مناسبًا وموافقًا للمعنى.

كان للشاهد القرآني حضورا بارزا في البنى الاسمية التي تناولها البحث، ولاحظ الباحث توافق أغلب النحويين والمفسرين يوافقون سيبويه فيما يرى، وبعضهم قد خالفه من جهة التقدير الإعرابي، فضلا عن أن الباحث لاحظ

انفراد سيبويه في مسألة ما ينتصب على المدح والتعظيم، فهو قد قدم الجانب المعنوي التفسيري على الجانب الإعرابي في حين من جاء بعده اعتمد الجانب الإعرابي في ذلك من نحويين ومفسرين.

الهوامش:

(1) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (شهد): 322.

(2) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، مادة (شهد): 2107/3.

(3) تاج العروس، مادة (شهد): 72/1.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون: 1002/1.

(5) أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس النحوي العربي، دراسة وصفية تحليلية: مراد عميروش وفتحية حداد، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، العدد(2) لسنة (2022م)، ص

(6) خزانة الأدب: البغدادي: 9/1.

(7) القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مادة (وظف): 860/1.

(8) لسان العرب، مادة (وظف): 4313/4.

(9) ينظر: توظيف الشاهد القرآني في الحروف الثنائية في الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لابن زيد العاتكي (ت870هـ): وعد محمد سعيد ورعد نوري الفهداوي، مجلة الباحث للعلوم الإسلامية، العدد(1) لسنة2023م، ص252.

(10) العين: مادة (فسر): 274/7.

(11) ينظر: مقاييس اللغة مادة (فسر): 504/4.

(12) لسان العرب، مادة (فسر): 55/5.

(13) أساس البلاغة: الزمخشري، مادة (فسر): 22/2.

(14) الفرقان: 33.

(15) التفسير والمفسرون: الذهبي: 12/1.

(16) تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي: 13/1.

(17) البرهان في تفسير القرآن: البحراني: 13/1.

(18) ينظر: العين، (مادة جهد)، 253/1

(19) ينظر: القاموس المحيط، مادة (جهد): 269/1.

(20) لسان العرب، مادة (جهد): 133/3.

(21) المائدة: 53.

(22) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس: 56.

(23) ينظر: جهود سيبويه في التفسير: محمد أحمد الخراط (بحث منشور على شبكة الإنترنت: 4.

(24) جهود سيبويه في التفسير: 5.

(25) ينظر: الكتاب: 154/2، 127/3، 138/3، 242/3.

(26) الزمر: 73.

(27) البقرة: 165.

(28) الأنعام: 27.

(29) ينظر: الكتاب: 103/3.

(30) ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: 26.

(31) الكتاب: 217/1.

(32) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمن الحاج صالح، 290/1.

(33) ينظر: الجملة الفعلية عند سيبويه بين الوضع والاستعمال: ياحي هشام، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد(13)، العدد (2) لسنة 2021م، ص717.

(34) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 291/1.

(35) نفسه: 14/1.

(36) نفسه: 39/1.

(37) نفسه: 47/1.

(38) ينظر: الإسناد في الجملة الإسمية عند سيبويه: محمود راشد أنيس، مجلة دواة، المجلد(5)، العدد(19) لسنة 2019م، ص154.

(39) ينظر: مبحث الجملة عند سيبويه: حسين مزهر السعد، مجلة آداب البصرة، العدد (46) لسنة 2008م، ص38.

(40) ينظر: أصول النحو العربي: 271.

(41) ينظر: من أسرار اللغة: 259.

(42) ينظر: الكتاب: 38/1.

(43) شرح المفصل: 81/1.

(44) ينظر: الكتاب: 49/1.

(45) القاموس المحيط، مادة (بني): 398/3.

(46) النظرية البدائية في النقد الأدبي: صلاح فضل: 121.

(47) مفهوم الجملة: 140.

(48) لسان العرب، مادة (سند): 220/3.

(49) التعريفات: الجرجاني: 23.

(50) ينظر: مفهوم الجملة: 46.

(51) الخصائص: 17/1.

(52) شرح المفصل: ابن يعيش: 18/1.

(53) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل السامرائي: 12.

(54) ينظر: مفهوم الجملة: 28.

(55) ينظر: نفسه: 26.

(56) الكتاب: 217/1.

(57) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمن الحاج صالح، 290/1.

(58) ينظر: الجملة الفعلية عند سيبويه بين الوضع والاستعمال: ياحي هشام، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد(13)، العدد (2) لسنة 2021م، ص717.

(59) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 291/1.

(60) الكتاب: 14/1.

(61) مفهوم الجملة عند سيبويه: 46.

(62) الكتاب: 39/1.

(63) ينظر: الإسناد في الجملة الإسمية عند سيبويه: 154.

(64) الكتاب: 47/1.

(65) ينظر: مبحث الجملة عند سيبويه، الدكتور: حسين مزهر السعد38.

(66) ينظر: أصول النحو العربي: 271.

(67) ينظر: من أسرار اللغة: 259.

(68) ينظر: الكتاب: 49/1.

(69) ينظر: نفسه: 38/1.

(70) شرح المفصل: 81/1.

(71) الكتاب: 38.

(72) التوبة: 3.

(73) الكتاب: 102/2.

(74) الأصول: 240/1.

(75) التحرير والتنوير: 218/6.

(76) الكشف والبيان: الثعلبي: 88/6.

(77) الكتاب: 102/2.

(78) سورة الأنبياء: 92، وسورة المؤمنون: 52، وقد بدأت بالواو (وأنَّ).

(79) جهد سيبويه: 103.

(80) الكتاب: 104/2.

(81) نفسه: 105/2.

(82) ينظر: نفسه: 105/2.

(83) معاني القرآن وإعرابه: 63/3.

(84) تفسير ابن عطيّة: 191/3.

(85) مريم: 72.

(86) جهد سيبويه: 105.

(87) سبأ: 49.

(88) المفصل في صنعة الإعراب: 393/1.

(89) المائدة: 69.

(90) ينظر: مغني اللبيب: 475/2.

(91) حاشية الصبان: 569/1.

(92) الكتاب: 110/2.

(93) التوبة: 69.

(94) ينظر: الإنصاف: 186/1، وأسرار العربية: أبو البركات الأنباري: 146/1.
(95) الكشاف: الزمخشري: 50/2.
(96) الأعراف: 44، وفي هود: 18.
(97) ينظر: الكتاب: 279/1.
(98) معاني القرآن وإعرابه: 297/4.
(99) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 223/2.
(100) ينظر: الكتاب: 280/1.
(101) الرعد:29.
(102) المرسلات: 15، 19، 24،28، 34، 37، 40، 45، 47، 49.
(103) ينظر: الكتاب: 280/1.
(104) الكتاب: 316/1.
(105) الأحقاف: 35.
(106) ينظر: الكتاب: 316/1.
(107) الكتاب: 316/1.
(108) معاني القرآن: 260/2.
(109) معاني القرآن: 2/ 519.
(110) ينظر: مغنى اللبيب: 240/1.
(111) ينظر: الخصائص: 362/2.
(112) إبراهيم: 52.
(113) تفسير القرطبي: 188/16.
(114) الكتاب: 59/2.
(115) المعارج: 15-16.
(116) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: 195.
(117) معاني القرآن: 185/3.
(118) إعراب القرآن: 22/5.
(119) تفسير الطبري: 607/23.
(120) التفسير الكبير: 28/16.
(121) البقرة: 26.
(122) الكتاب: 206/2.
(123) نفسه: 206/2.
(124) نفسه: 206/2.
(125) ينظر: معاني القرآن: 22/1.
(126) معاني القرآن: 59/1.
(127) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 354.

(128) مغني اللبيب: 118/1، وينظر: شرح ابن عقيل: 165/1، الهامش.
(129) النكت والعيون: الماوردي: 27/1.
(130) ينظر: التسهيل: ابن جزي: 82/1.
(131) الأنبياء: 3.
(132) الكتاب: 28/2.
(133) نفسه: 27/2.
(134) دور اللهجة في التقعيد النحوي: علاء إسماعيل الحمزاوي:89.
(135) النمل: 88.
(136) الكتاب: 315/1.
(137) نفسه: 316/1.
(138) إعراب القرآن: 153/3.
(139) المقتضب: 179/1.
(140) ينظر: مغني اللبيب: 74/1.
(141) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 331/1.
(142) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 130/4
(143) تحدث عنه في باب آخر، ينظر: الكتاب: 49/2.
(144) ينظر: الكتاب: 43/2.
(145) شرح كتاب سيبويه: 395/2.
(146) النساء: 162.
(147) ينظر: الكتاب: 44/2.
(148) شرح الكتاب: 395/2.
(149) معاني القرآن: 121.
(150) ينظر: نفسه: 121.
(151) معاني القرآن: 106/1.
(152) ا الإنصاف في مسائل الخلاف: 463/2.
(153) الكشف والبيان: 83/4.
(154) البحر المحيط: 324/4.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب:

1. أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتبة العلمية، بيروت، 2010م.

2. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
3. أصول النحو العربي: محمد أحمد نحلة، درا العلوم العربية، بيروت، ط1/ 1987م.
4. الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.
5. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت338هـ)، علق عليه: عبد المنعم دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1945م.
7. بحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ/2007م.
8. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2012م
9. البرهان في تفسير القرآن: السيّد هاشم الحسينيّ البحرانيّ (ت1107هـ)، تحقيق: مؤسّسة البعثة، قم.
10. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ)، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط1.
11. التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد ابن جُزيّ الكلبي (ت741هـ)، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
12. تفسير الكبير: محمّد بن عمر بن الحسين الرّازيّ (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
13. التفسير والمفسرون: محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة.
14. تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، اعتنى به: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
15. التعريفات: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
16. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمّد بن جرير الطّبريّ (ت310هـ)، قدّم له: الشّيخ خليل الميس، تحقيق: صدقي جميل العطّار، النّاشر: دار الفكر، بيروت، 1415هـ.
17. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، اعتنى به: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
18. حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
19. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت1093هـ)، تحقيق: محمّد نبيل طريفيّ، وإميل بديع اليعقوب، النّاشر: دار الكتب العلميّة، ط1، 1998م.

20. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت394هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون، بغداد، ط4، 1990م.

21. دور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي: علاء إسماعيل الحمزاوي، جامعة المنيا، مصر.

22. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت792هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1384هـ/1964م.

23. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي (ت643هـ)، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

24. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسين بن عبد الله السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1971م.

25. الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه (عرض وتوجيه وتوثيق): محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة.

26. الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس الرازي اللغوي (ت593هـ)، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م

27. القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، مراجعة: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م.

28. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بغداد، 1986م.

29. الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت.

30. كشاف اصطلاحات العلوم والفنون: محمد علي التهانوي (ت1185هـ)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.

31. الكشاف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1421هـ/2001م.

32. الكشف والبيان: أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت427هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م.

33. لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي (ت711هـ)، مراجعة: د. يوسف البقاعي وآخرون، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 2005م.

34. المحرر الوجيز: ابن عطية (ت542هـ)، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2.

35. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم

الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
36. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.
37. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، قدم له وعني به: إبراهيم شمس الدين، منشورات علي بيضون.
38. معجم مقاييس اللّغة: أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة الإعلام الإسلاميّ، 1404هـ.
39. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.
40. المفصل في صناعة الإعراب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت.
41. مفهوم الجملة عند سيبويه: حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.
42. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت825هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.
43. من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
44. النظرية البدائية في النقد الأدبي: صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1419هـ/1998م.
45. النكت والعيون تفسير الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت450هـ)، راجعه وعلق عليه: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

المجلات والدوريات

1. أثر الشواهد القرآنية في إرساء أسس الدرس النحوي العربي، دراسة وصفية تحليلية: مراد عميروش وفتحية حداد، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، العدد (2) لسنة 2022م
2. الإسناد في الجملة الإسمية عند سيبويه: محمود راشد أنيس، مجلة دواة، المجلد (5)، العدد(19) لسنة 2019م.
3. توظيف الشاهد القرآني في الحروف الثنائية في الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لابن زيد العاتكي (ت870هـ): وعد محمد سعيد ورعد نوري الفهداوي، مجلة الباحث للعلوم الإسلامية، العدد(1) لسنة2023م.
4. الجملة الفعلية عند سيبويه بين الوضع والاستعمال: ياحي هشام، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المجلد(13)، العدد (2) لسنة 2021م.
5. مبحث الجلمة عند سيبويه: حسين مزهر السعد، مجلة آداب البصرة، العدد (46) لسنة 2008م.

شبكات الانترنيت

6. جهود سيبويه في التفسير: محمد أحمد الخراط، بحث نشر على شبكة الإنترنيت، https://jqrs.qurancomplex.gov.sa